

ملحق اقتصادي



(تصوير: ياسر الناصر)

رئيس وزراء الهند يتوسط الوزير عبدالله زينل ورئيس غرفة الرياض عبد الرحمن الجريسي

الهند تتطلع لزيادة إمدادات النفط الخام من المملكة إلى المثلين

وضع اللمسات الأخيرة لاتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج

الرياض: خالد الغربي، رويترز

قالت الحكومة الهندية أمس إن السعودية على استعداد لزيادة إمدادات النفط الخام إلى الهند إلى ٤٠ مليون طن من حوالي ٢٥,٥ مليون طن حالياً لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة.

وقال بيان صادر عن الحكومة الهندية عقب اجتماع وزير النفط الهندي شري مورلي ديورا مع وزير النفط والثروة المعدنية في الرياض "تتطلع الهند لزيادة إمدادات النفط الخام من السعودية إلى المثلين".

وقال البيان "أشارت الهند أيضاً إلى شراء خام أثقل من السعودية" دون تحديد إطار زمني لزيادة إمدادات الخام السعودي إلى الهند.

وقال أشوك سينها رئيس شركة التكرير الهندية بهارات بتروليوم كورب إن الهند ستضيف مليون برميل يوميا إلى طاقتها التكريرية على مدى عامين وهو ما سيرفع صادرات الخام السعودية إلى الهند بواقع ٥٠٠ ألف برميل يوميا على مدى العامين المقبلين.

وقال "عمليا كل مصافي التكرير الهندية مصممة لمعالجة النفط السعودي".

إلى ذلك خاطب رئيس وزراء الهند الدكتور مانموهن سنغ الذي يزور المملكة حالياً حشداً من رجال الأعمال السعوديين والهنود في الرياض أمس بقوله "لنتجاوز علاقات البائع

والمشتري التقليدية للوصول إلى شراكة شاملة في مجال الطاقة".

وكشف سنغ في كلمته خلال الملتقى الاقتصادي السعودي الهندي، أن المفاوضات بين دول الخليج والهند جارية لوضع للمسات الأخيرة لاتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين، مشيداً بتضاعف اقتصاد المملكة أربع مرات منذ عام ١٩٩٠، وأنه شهد تنوعاً كبيراً مع تعزيز القطاع غير النفطي، مبيناً أن المدن الاقتصادية ستضيف المزيد من المتانة والقوة للاقتصاد السعودي.

وحدث القطاع الخاص في البلدين على تعزيز تعاونهما المشترك وإقامة المزيد من المعارض المشتركة واستعداد حكومته لتقديم كافة التسهيلات اللازمة لدعم وتشجيع التجارة بين البلدين، مبيناً أنه يتطلع للحوار الذي سيجري مع خادم الحرمين الشريفين لنقل زخم العلاقات إلى الأمام ودفع مجمله إلى المستويات العليا.

ودعا إلى العمل معاً لاستكشاف المزيد من مجالات التعاون الجديدة مؤكداً أن التعليم والتدريب يحتلان أهمية بالغة لكلا البلدين وبلاده يسعدها تبادل الخبرات مع المملكة في مجال القدرات البشرية والتعاون في مجالات العلوم والتقنية وتفضية الفضاء.

وأوضح أن الهند سجلت نمواً كبيراً بمعدل بلغ أكثر من ٩٪ خلال السنوات القليلة الماضية، مبيناً أن

بلاده تتطلع إلى تحقيق نمو يزيد على ٧٪ هذا العام، وحوالي ٩٪ سنوياً في غضون سنتين، وقال إن معدلات الادخار المحلي عالية ويمكن أن تدعم الاستثمار لتصل إلى ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وحدث المستثمرين ورجال الأعمال السعوديين على استكشاف الفرص الاستثمارية في الهند خاصة في قطاعات التعمير والصناعة والمنتجات الصيدلانية والصحة والزراعة والطاقة والاتصالات والسياحة والخدمات الأخرى.

وأكد أن البلدين يتمتعان بألية مؤسسية سليمة لتسهيل التجارة والاستثمار، بما في ذلك اتفاقيتا تجنب الازدواج الضريبي، وحماية الاستثمارات الثنائية، مشيراً إلى عقد ثمانية اجتماعات للجنة المشتركة، آخرها في أكتوبر الماضي في المؤتمر الصناعي الهندي ودول مجلس التعاون.

وأوضح أن المملكة شريك موثوق به في تلبية احتياجات بلاده من الطاقة، وأن الظروف مؤاتية للمضي قدماً لتجاوز علاقات البائع - المشتري التقليدي للوصول إلى شراكة شاملة في مجال الطاقة، وقال إن الشركات الهندية مستعدة وجاهزة للمشاركة في مشاريع قطاعات صناعات الغاز والنفط الاستخراجية والتحويلية في المملكة، مطالباً بإقامة شراكات جديدة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة من خلال تبادل التقنيات

النظيفة وأوجه التعاون المشترك. وأشار إلى أن التجارة الثنائية بلغت ما يقارب ٢٥ مليار دولار خلال العام الماضي، في حين زادت الاستثمارات الهندية في المملكة بشكل كبير حالياً أكثر من ملياري دولار وذلك من خلال ٥٠٠ مشروع مشترك، مبيناً أن بعض الشركات الهندية الرئيسية سبق أن قامت بتكريس وجودها في المملكة، بينما إحدى شركات القطاع الحكومي في الهند "رائتيس" فازت في الآونة الأخيرة بعقد للمساهمة في مشروع سكك حديد شمال - غرب وأن الإمكانيات لا تزال موجودة لعمل المزيد.

من جهته، أوضح وزير التجارة والصناعة عبد الله زينل أن زيارة خادم الحرمين الشريفين للهند عام ٢٠٠٦ والتوقيع على عدد من الاتفاقيات دليل على اهتمام المملكة بتطوير التعاون مع الهند بكافة الطرق والوسائل وترسيخ العلاقات الثنائية في مختلف المجالات التي تربط علاقات المملكة بالهند، مبيناً أن المملكة قامت باتخاذ حزمة من الإصلاحات والتعديلات جعلت الاقتصاد السعودي أكثر متانة وقوة في مواجهة التحديات العالمية، وأثبتت على الدوام صلابته القاعدة وسلامة المنطلقات وقدرته على التأقلم والتوسع وتخطي الأزمات التي مرت بها دول العالم، وجعلتها أكثر تنافسية وأقدر على حماية المستثمرين.